



دولة المؤسسات والقانون أين أصبحت؟؟؟

بقلم الوزير/النواء عصام أبو جمره

كيف يمكن للمواطن اللبناني أن يقبل بسلطة ويثق بها عندما يعرف أنها تخلت عن نصف إيراداتها، بمنحها شركات خاصة الترخيص لاستثمار الخليوي بدلا عنها. ثم تسامحها بملايين الدولارات وتفسخ العقد معها لتعيد تلزيمها لهذه الشركات أو لشركات بديلة لها؟

كيف يثق المواطن بهذا سلطة عندما يعرف أنها حتى الآن ما زال في رعايتها دكاكين الهاتف الدولي تعمل حارمة خزينتها ملايين الدولارات لتتنقض على المواطن بضرائب مضافة تغطي جزءا من عجزها؟

كيف يمكن للمواطن أن يثق بسلطة انقسمت وعجزت عن تعيين عمداء الجامعة ويقبل بقرار انفعالي صدر عنها لتوحيد هذه الجامعة؟ وكيف للطلاب بصورة خاصة أن يقبلوا بقرار التوحيد الذي صدر نكاية بثورتهم على التبعية والاستزلام لسوريا؟

كيف يمكن للمواطن أن يؤمن بالإصلاح الإداري بنقل الموظفين من إدارة إلى أخرى دون حساب، وإعادة تعيينهم على المحسوبة؟

كيف يمكن للمواطن أن يقتنع بقيام دولة المؤسسات، وبعد سنوات ما زال رؤساء المؤسسات يتشابكون متتاحرين على صلاحياتهم، ويتباكون من مداخلات أجهزة في شؤون مؤسساتهم ولا حول ولا قوة لهم؟

كيف يمكن للمواطن أن يركن إلى سلم أهلي وأولاده يخطفون من مدارسهم في وضح النهار؟ كيف للمواطن أن يقبل بسلطة تنادي بوحدة المسار والمصير وتتباهى أمام العالم بتحريير الجنوب ودحر جيش إسرائيل بمقاومة باسلة، ولم تستطع خلال سنة تحرير البقعة المتبقية من مزارع شبعا؟

كيف يمكن للمواطن أن يثق بسلطة تدعي إعادة انتشار القوات السورية خارج بيروت والجبل والقوات السورية ما تزال فيها بجيشها ومخابراتها وفي كل مكان؟

لقد ادعى فخامته في خطاب القسم قيام دولة المؤسسات والقانون ومحاربة الفساد، وتحقيق الوفاق والاستقرار، ويظهر انه نجح والحمد لله، وبرعايته اصبح القانون غائبا والمؤسسات عاطلة والاقتصاد مزريا والوفاق معدوما والفساد منتشرا وعلى المستوى اللائق.

فرنسا في ٢٢/٦/٢٠٠١